اتفاقية مناصفة الارباح في المملكة العربية السعودية الاسباب والتداعيات

أ.م.د. علي معجل الشعيبي
جامعة الانبار- كلية الاداب
amdlymjlalshyby@gmail.com

الملخص

تعد اتفاقية مناصفة الارباح واحدة من اهم الاتفاقيات الاقتصادية التي شهدتها البلدان المنتجة للنفط، اذ كانت المكسيك المنطلق الاول لذلك المبدأ ومن بعدها فنزويلا ، ومن ثم الى المملكة العربية السعودية كأول دولة عربية وخليجية طبقت فيها هذه الاتفاقية في الثلاثين من كانون الاول عام 1950، اذ اعادت هذه الاتفاقية حقوق شعوب البلدان النفطية التي استغلتها شركات النفط العالمية ولم تقف تداعيات توقيع تلك الاتفاقيات عند الجانب الاقتصادي، اذ شملت الجوانب السياسية والاجتماعية والعسكرية والثقافية، اذ اجتمعت ثلة من العوامل لاجبار تلك الشركات على الرضوخ لمطالب الشعوب والحكومات ،ويقف تطور الوعي الوطني والقومي والرغبة في استعادة الحقوق والاستفادة من تجارب الدول الاخرى وسوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة العوامل الداخلية، ودخول شركات نفطية منافسة بشروط افضل وعدم الرغبة في ضياع الامتيازات السابقة، كلها عوامل اجتمعت لتصب في بودقة واحدة الا وهي الحصول على نصف الارباح ، والقت تلك الاتفاقية بظلالها الايجابية على كل جوانب الحياة ، إذ اسهمت في تعاظم وارداتها المالية بعدة اضعاف عما سبق وازدياد الكميات المنتجة والمصدرة بعد توقيع الاتفاقية ، واسهمت الاتفاقية في التطور العمراني والاستثماري الكبيرين الذي شهدته مدينتي الرياض وجدة وبناء المستشفيات والمدارس والجامعات والطرق والجسور وسكك الحديد ومطارات وفنادق، لينعكس بذلك على تطور سياسي ودبلوماسي جعلها ركيزة اساسية لتأسيس منظمة (اوبك).

الكلمات المفتاحية: (مناصفة-اتفاقية-السعودية-الارباح-الاسباب-الاثار)

Abstract

A 50-50 agreement is one of the most important economic agreements that oil-producing countries have witnessed, as Mexico was the first starting point for this principle, then Venezuela, and then to Saudi Arabia as the first Arab and Gulf country in which this agreement was applied on the thirtieth of December 1950. The agreement is the rights of the peoples of the oil countries that have been exploited by the international oil companies. The repercussions

of signing these agreements did not stop at the economic aspect, as it included the political, social, military and cultural aspects. As a number of factors came together to force those companies to submit to demands for better terms and the absence of the loss of previous privileges, all of these factors came together to pour into one pulp, which is to obtain half the profits, and time, because it can be used to increase their financial revenues, as the quantities and issued after signing them are used , The agreement contributed to the great urban and investment development witnessed by the cities of Riyadh and Jeddah, and the construction of hospitals, schools, universities, roads, bridges, railways, airports and hotels, to be reflected in a political and diplomatic development that made it a mainstay for the establishment of (OPEC).

key words:- (Equally - agreement - Saudi Arabia - profits - causes - effects)

المقدمة:-

تعد اتفاقية مناصفة الارباح واحدة من اهم الاتفاقيات الاقتصادية التي شهدتها البلدان المنتجة للنفط، اذ كانت المكسيك في قارة امريكا الشمالية المنطلق الاول لذلك المبدأ، بيد ان سرعان ما انتشرت في قارة امريكا الجنوبية في فنزويلا ومن ثم الى اقطار الشرق الاوسط بالتحديد اقطار الخليج العربي، اذ اعادت هذه الاتفاقية جزءاً مهماً من حقوق شعوب البلدان النفطية التي استغلتها شركات النفط العالمية ولم تقف تداعيات توقيع تلك الاتفاقيات عند الجانب الاقتصادي، اذ شملت الجوانب السياسية والاجتماعية والعسكرية والثقافية، وعند الخوض في اسبار تلك الاتفاقية لابد لنا من الوقوف عند جذورها التاريخية الاولى ومسبباتها الداخلية والخارجية وما خلفتهُ من آثار هامة انعكست على كل جوانب الحياة، فضلاً عن ذلك الوقوف عند المواقف الرسمية والشعبية التي ادت الى التوقيع وابرز البنود والاسس التي حملتها اتفاقية مناصفة الارباح على كل اقطار الخليج العربي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي تعد حجر الزاوية الاساس والانموذج الذي رغبنا البحث في حيثياته.

الجذور التاريخية لاتفاقية مناصفة الارباح

استطاعت الشركات النفطية البريطانية في بادىء الامر والشركات الامريكية فيما بعد الظفر بالامتيازات النفطية في الخليج العربي، لاسيما في المدة ما بين الحربين العالمتين، ولم تكن مواد وبنود تلك الاتفاقيات عادلة ومرضية بالنسبة للحكومات العربية وشعوبها من نواحي عدة ابرزها قلة المدفوعات وطول مدد الامتيازات وحرمان ابناء تلك المنطقة من الاستفادة من خيرات بلدانهم، فضلاً عن الاستغلال الاجنبي

المجحف لكل مراحل الانتاج النفطي، وهنا لابد لنا من الوقوف عند الاسباب التي اجبرت الشركات النفطية العاملة الى تعديل بنود امتيازاتها السابقة لاسيما نسبة الارباح، مما انعكس بمؤثرات ايجابية على ضرورة البحث في الاسباب والتداعيات لتلك الاتفاقيات.

تعود فكرة المطالبة بمناصفة الارباح بين الحكومات والشركات النفطية الاجنبية الى اواخر ثلاثينيات القرن العشرين وبالتحديد الى عام 1938، بيد ان مكان تلك المطالبات لم تكن في الشرق الاوسط، اذ تعد دولة المكسيك الواقعة في قارة امريكا الشمالية هي المنطلق الاول لذلك المبدأ، بيد ان اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 اعطى لتلك المطالبات حكم التأجيل[1].

القت الحرب العالمية الثانية بظلالها على معظم دول العالم وعلى اصعدة شتى سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية، فالحاجة الملحة للنفط ومشتقاته وتعدد استخداماتهِ واستمرارية احتكار الشركات الاجنبية وارتفاع الاسعار وتقليلها لكميات الانتاج وسوء الاوضاع الاقتصادية، كلها عوامل ومسببات دفعت الحكومة في فنزويلا الواقعة في قارة امريكا الجنوبية، الى المطالبة بصوتٍ عالٍ بوجوب مشاركة الحكومة في انتاج الشركات النفطية الاجنبية ورفع نسب الارباح وكميات الانتاج، لاسيما بعد تسلم الحزب الراديكالي بزعامة وزير النفط (جوان بابلو الفونسو بيريز)(Juan Pablo Alfonso Perez) زمام السلطة في فنزويلا اواخر عام 1945 [2]

بادرت الحكومة في فنزويلا في محاولة منها لتوحيد الجهود مع حكومات البلدان النفطية وعدم تركها لوحدها تصارع وتطالب بمبدأ مناصفة الارباح مع الشركات، ولجعل الامر رأياً عالمياً نفطياً يتعدى حدود بلدها وقارتها، ارسلت مبعوثين عنها الى منطقة الشرق الاوسط، لاسيما دول الخليج العربي ذات السيادة، العراق والمملكة العربية السعودية وايران، التي كانت لها مكانة سياسية وتنتج كميات كبيرة من النفط، واستطاع المبعوثون توضيح الفكرة وتوحيد الجهود والترحيب بتلك الخطوة والتأييد لها، اذ كانت حكومات دول الخليج مرحبة ومؤيدة بذلك المبدأ[3].

آتت زيارات المبعوثين من فنزويلا الى منطقة الخليج العربي بأُكُلِها، اذ بادرت الحكومة في ايران بمطالبتها العلنية باقتسام الارباح مع الشركات الاجنبية، ففي الرابع من نيسان عام 1946 وقعت الحكومتين الايرانية والسوفيتية عدة اتفاقيات وامتيازات نفطية شملت معظم المناطق الشمالية الايرانية بنسبة بلغت (49) بالمائة للحكومة الايرانية و(51) بالمائة للحكومة السوفيتية، على ان تصبح النسب متساوية ومناصفة بعد انتهاء خمسة وعشرون عاماً الاولى من مدة الامتياز[4]، اذ يعد هذا اول انتصار وتوثيق لمبدأ مناصفة الارباح في منطقة الخليج العربي.

استغلت الحكومة في فنزويلا آثار الحرب العالمية الثانية، اذ سارعت بإصدار قانوناً جديداً للضرائب في الثاني عشر من تشرين الثاني عام 1948، اذ كان هذا القانون موجهاً بشكل اساس ضد الشركات النفطية

العاملة فوق اراضيها ونسب ارباحها العالية، إذ اثمرت تلك الاجراءات عن رفع نسب ارباح الحكومة لتصل الى النصف من عائدات الانتاج والتصدير[5].

إشتدت المطالبة بتعديل نسب الارباح وكميات الانتاج والسعر المعلن لبيع النفط العراقي وضرورة استغلال المناطق الغير مشمولة بالامتيازات داخل الاوساط التشريعية والسياسية والاقتصادية في العراق، إذ ناقش مجلس النواب في جلساته المنعقدة اواخر عام 1948ومطلع عام 1949 مشاريع وقرارات هامة تتضمن اعادة النظر في حصة العراق النفطية التي تتقاضاها عند التصدير، لاسيما وان المادة العاشرة من امتياز عام 1925 اوجبت اعادة النظر في تلك الحصة بعد انتهاء عشرون عاماً من مدة الامتياز[6]، ونشرت صحيفتي (لواء الاستقلال والزمان) مقالات اكدت ان نفط العراق يذهب الى الشركات مجاناً، وان قرابة خمسة ملايين دولار تذهب ارباحاً سنوية لتلك الشركات النفطية دون ان يستفيد منها العراق شيئاً، واكدتا على ضرورة فرض ضرائب جديدة تتيح للحكومة العراقية ارباحاً تعادل النصف من عوائدها[7].

يتبين مما سبق ان الاوساط السياسية في العراق عبر احزابها والسلطة التشريعية عبر مجلس النواب ، والاوساط الثقافية عبر الصحف والمجلات والاوساط الشعبية كلها اتفقت على حقيقة مفادها، ان النفط العراقي مستغل من لدن الشركات، ويجب اعادة النظر في نسب الارباح وكميات الانتاج واسعار بيع بما يخدم الشعب وثرواته لتكون مناصفة الارباح هي الاقرب والمطلب لجميع تلك الاوساط.

الاسباب الموجبة لإتفاقية مناصفة الارباح

يعود التكامل في انتقال فكرة ومبدأ مناصفة الارباح بين قارات العالم، ولاسيما الدول النفطية الى ثلة من العوامل والمسببات، نستطيع ان نضعها في اطارين اطار داخلي واطار خارجي، فعلى صعيد الاطار الخارجي:-

اولاً- الرغبة العارمة في ضرورة التخلص من الاحتلال والانتداب البريطاني وسيطرة الشركات النفطية على مقدرات الشعوب العربية، لاسيما عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي اضفت الى تنامي الوعي القومي عندها[8].

ثانياً- إزدياد الطلب العالمي على نفط الشرق الاوسط بشكل عام ونفط الخليج العربي بشكل خاص، لاسيما بعد دخول منافسين جدد ابرزهم شركات النفط الامريكية والاوروبية، ومحاولتهم معالجة الثغرات في سد التمويل النفطي اثناء الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن ذلك ان ازدياد الطلب جاء لتطوير القطاع الصناعي لما شهده من اضرار خلال الحرب العالمية الثانية لتكون مادة لا غنى عنها في اوقات السلم والحرب[9].

ثالثاً- الاكتشافات النفطية الهائلة في منطقة الخليج العربي عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى، ودخول شركات النفط الامريكية والاوروبية منطقة الخليج العربي وتقديمها عروض مغرية اكبر من نظيراتها البريطانية[10].

رابعاً- ان ايقاف الشركات النفطية البريطانية اغلب اعمال الحفر والتنقيب والتصدير اثناء الحرب العالمية الثانية ازعج حكومات الدول المنتجة، لأنه اضاع عليها موارد مالية كانت بأمس الحاجة اليها، لذا اصبح لزاماً اعادة النظر في بنود الامتيازات السابقة[11].

خامساً- ملائمة نفط الخليج العربي لأغلب المشاريع الصناعية في القارة الاوروبية، لاسيما من ناحية الاسعار والنوعية والجودة وتكاليف النقل، مما جعله نصب اعين شركاتها واحداً من ابرز اجندة سياستها النفطية، الامر الذي حفز حكام الخليج على المطالبة بشروط امتياز افضل من ذي قبل[12].

اما على الصعيد الداخلي فيمكن لنا ان نوجز تلك المسببات على النحو الآتي:-

اولاً- سوء الاوضاع الاقتصادية لبلدان الخليج العربي قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها، من خلال فقدانها العديد من المرتكزات الاقتصادية سواء ما كانت تمثله الضرائب او مدفوعات الشركات التي توقفت بسبب اندلاع الحرب، وسوء مواسم الصيد والغوص وتوقف معظم انشطة التجارة الداخلية والخارجية، مما انعكس على ارتفاع الاسعار بشكل كبير، مما جعلها تفكر ملياً في اعادة النظر في حصتها من النفط المباع[13].

ثانياً- سقوط اتفاقية الخط الاحمر الموقعة في (31 تموز عام 1928)* الموجهة ضد المصالح الفرنسية والارمني (كالوست سركيس كولبنكيان)(Calouste Sarkis Gulbenkian)، اذ عدت موالية لدول المحور في الحرب العالمية الثانية مما زاد المنافسة على نفط الخليج، الامر الذي حاول حكام الخليج استغلالهُ لمصلحتهم[14].

ثالثاً- محاولة حكام الخليج الاستفادة من المشاريع الامريكية القائمة على اعمار القارة الاوروبية بالاعتماد على نفط الخليج العربي لاسيما مشروع (مارشال)(Marshall)، إذ اكد وزير الدفاع الامريكي (جيمس فوستال)(James fostal) للرئيس (ترومان)(Truman) قائلاً (بأنه بدون نفط الشرق الاوسط فأن فرص نجاح برنامج انعاش اوروبا هزيلة الى اقصى حد)[15].

رابعاً- سوء المعاملة من لدن اصحاب الشركات النفطية الاجنبية تجاه ابناء البلدان الخليجية من حيث عدم منحهم فرصاً للعمل، واعمال السخرة وتجاهل مطالبهم وحصول العديد من الانتهاكات الانسانية، مما اضطرهم الى الخروج في اضرابات ومظاهرات منددة لتلك السياسات والممارسات[16].

خامساً- الموقف العربي الموحد تجاه السياسات البريطانية وشركاتها النفطية في المنطقة، لاسيما بعد قرار تقسيم فلسطين عام 1947 وقرار تأميم النفط الايراني، كلها عوامل جعلت الوقوف بوجه المصالح البريطانية والحصول على حقوق الشعب مطلباً لا مفر منه[17].

سادساً- تعد معضلة كميات الانتاج من لدن الشركات النفطية الاجنبية والتلاعب في اسعار البيع المعلن للنفط وتزييف الحقائق والارقام واخفائها، من اهم العوامل والمسببات الداخلية التي ضاقت بالحكومات المحلية ذرعاً لتفتح الباب عن مطالب جديدة وقواعد وشروط افضل من ذي قبل[18].

نستنتج مما سبق ان تظافر العوامل الداخلية والخارجية اسهمت بشكل كبير في تنامي الوعي القومي والنفطي على حد سواء للمطالبة بحقوق الشعوب التي استغلتها الشركات النفطية الاجنبية لعدة عقود.

اسس مناصفة الارباح وقواعدها

قامت فكرة مناصفة الارباح ومبادئها على مرتكزات عدة ادارية وفنية وحسابية، إذ تعود اصول مبدأ المناصفة الى طريقة حسابية شريعتها ان كل برميل من النفط له مبلغ معين من التكاليف، فعند خصم سعر التكلفة من سعر بيعه النهائي، يتبقى لنا ربحاً صافياً وهو الذي طالبت به حكومات ودول ومشايخ البلدان النفطية ان يكون لها خمسين بالمائة من الربح الصافي وهو ما اطلق (مناصفة الارباح) بين الحكومات اصحاب السلعة وبين الشركة المستخرجة لتلك المادة[19].

لعبت العوامل الداخلية والخارجية السابقة الذكر دوراً كبيراً ومؤثراً في تحسين شروط الامتيازات واسس قواعدها القديمة فلم تعد تلك المرتكزات الا عامل غضب ورفض وشجب واستنكار من لدن شعوب البلدان النفطية وحكوماتها، ويمكن لنا ان نعد اتفاق نفط المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية اولى لبنات قاعدة مناصفة الارباح والتقرب اليها، اذ وقعت كل من شركة (امينويل)(Aminuel) الامريكية وشركة (جيتي)(GT) ذلك العقد بين عامي 1948-1949 ، وبموجب نصوص هذا الامتياز حصلت المملكة العربية السعودية على نسبة ارباح صافية بلغت خمسة وعشرون بالمائة، بينما كانت ارباح الكويت الصافية خمسة عشر بالمائة، اذ عد المؤرخ احمد عسة والمؤرخان شارل عيسوي ومحمد يغانة، ان نصوص هذا الامتياز هي بمثابة ثورة ضد الشركات النفطية لما حققته الحكومتين من نسب ارباح اكثر بكثير من سابقاتها[20].

اثار اتفاق وامتياز المنطقة المحايدة غضب الشركات النفطية وامتعاضها للشروط الجديدة ونسب الارباح المرتفعة للحكومات النفطية، اذ عدت تلك المستجدات خطراً يهدد مصالحها ويعرض اسواق النفط الى عدم الاستقرار في الاسعار والانتاج، بيد ان هذا التطور دق ناقوس الخطر لمصالح تلك الشركات لتعلن ان شروط الامتيازات السابقة اصبحت غير ملائمة ويجب اعادة النظر في تفاصيلها[21].

اتفق المؤرخون على اصول تاريخية، ان ايران تعد البلد الاول في منطقة الخليج العربي التي نادت بمبدأ مناصفة الارباح، اذ يذكر المؤرخ (ستيفن همسلي لونكريك) ان تلك الاسبقية لايران رغم فشلها، بيد انها منحت الايرانيين اتفاقية تكميلية وقعت بتاريخ 17 تموز عام 1949 وبموجبها ارتفعت نسب الارباح من (4) بالمائة الى (6) بالمائة عن كل طن، فضلاً عن ذلك حصلت الحكومة الايرانية على مبلغ خمسة ملايين جنيه استرليني كمخصصات من الشركة[22].

ويقيناً تاريخياً ان عدوى انتقال المطالبة برفع نسب الارباح وتحسين شروط الامتيازات، انتقلت الى منطقة الخليج العربي وبالتحديد الاوساط السياسية والاقتصادية والثقافية في المملكة العربية السعودية بحلول شهر تموز عام 1949، اذ انبرت معظم اقلام الكتاب والصحفيين في عرض قضية مناصفة الارباح في الصحف اليومية الامر الذي اعطى للمناشدات والمطالبات برفع نسب الارباح بعداً شعبياً ورسمياً لا يمكن له ان يتنازل عن مطالبه وحقوقه في ثرواته.

المملكة العربية السعودية واتفاقية مناصفة الارباح

تنبأت الاوساط الاعلامية العالمية لاسيما الصحفية منها، ان اتفاق المنطقة المحايدة سيلقي بظلاله على كل اقطار الشرق الاوسط لاسيما النفطية،اذ تناولته الصحف البريطانية والامريكية على حد سواء، وذكر الكاتب السعودي(عبدالله عريف) في صحيفة (البلاد السعودية) في تموز عام 1949 مقالاً بعنوان (اعيدوا النظر في اتفاقية النفط)، اذ اكد الكاتب على قدرة الحكومة السعودية على اعادة النظر في شروط الامتيازات السابقة وتحسينها ولاسيما وانها مطلباً شعبياً عاماً، واستطرد الكاتب بان حكومة الملك قادرة على ذلك ودعاها الى الاستفادة من الظروف الاقليمية والعالمية لمصلحتها[23]، ولم يمضِ الا شهراً واحداً حتى عاد الكاتب وفي الصحيفة ذاتها بكتابة مقالاً جديداً بعنوان(مرة اخرى اقول راجعوا الاتفاقية مع شركة النفط)، اذ طالب هذه المرة بزيادة الدفع الملكي، والمشاركة الحكومية في ارباح ارامكو، على ان يكون الدفع بالعملة الصعبة، وفضلاً عن ذلك طالب بتحسين اوضاع العاملين السعوديين في الشركة وزيادة اجورهم اليومية ورواتبهم الشهرية ومراقبة الاسعار وكميات الانتاج والتصدير بكل شفافية[24].

دخلت الدبلوماسية الامريكية على خط حملة المطالبة بتحسين ورفع نسب الارباح في المملكة العربية السعودية، اذ كتب سفيرها تقريراً الى وزارة الخارجية، اتهم فيه الاوساط السياسية السعودية بتأجيج الاوساط الاعلامية والثقافية والشعبية في مطالبتها باعلى نسب الارباح وان سوء الاوضاع الاقتصادية التي تمر بها المملكة العربية السعودية هي السبب المباشر والحقيقي وراء تلك المطالبات[25].

حاولت الحكومة الامريكية وشركة ارامكو التخفيف من حدة المطالبات السعودية لاسيما وان شركتي (جيتي) و(امينويل) دخلتا الساحة النفطية الخليجية بشروط امتيازات افضل، فضلاً عن ذلك الخوف من وصول المد الشيوعي الى الشرق الاوسط فعمدت الى اسلوب اطلق عليه (وسيلة التحايل الذهبية)في

اواخرعام 1950لعلها تثنِ الحكومة عن المطالبة بنصف الارباح، اذ حاولت منح مدفوعات مالية اضافية سنوية عبر قانون خصم ضريبي يتيح للمملكة واردات جديدة ويمنع شركة ارامكو من دفع الضرائب المستحقة عليها داخل الولايات المتحدة الامريكية ولكسب ود الملك انشأت الشركة خط سكة حديد بين الرياض والظهران بتكلفة (160) مليون دولار وبناء المستشفيات والطرق والمدارس وتقديم له الهدايا الثمينة وصلت تكلفتها الى (50) مليون دولار[26].

اشتدت المطالبة والدعوات الرسمية والشعبية، لتصب في بودقةٍ واحدةٍ الا وهي المطالبة بمناصفة الارباح ورفع نسب العوائد، ففي العشرين من آب والخامس من ايلول عام 1950 خاطبت الحكومة شركة ارامكو بكتابين منفصلين تضمنا ثلاثة عشر مطلباً، وبعد مفاوضات بين الطرفين اصدرت الحكومة السعودية مرسومين ملكيين عرفا بقانوني ضريبة الدخل، وصدر الاول بتاريخ الرابع من تشرين الثاني عام 1950[27]، في حين صدر القانون الثاني بتاريخ 27 كانون الاول من العام ذاته[28]،فأمام تلك القوانين والاوامر الادارية والتطورات الاقليمية والدولية والضغوط السياسية والشعبية، رضخت (شركة الزيت العربية والامريكية) ارامكو لمطالب الشعب والحكومة واعلنت بعد مفاوضات بينها وبين الحكومة عن توقيعها اتفاقية عرفت باتفاقية مناصفة الارباح بتاريخ 30 كانون الاول 1950 في جدة، اذ تضمنت ديباجة وتسعة مواد وملحق، وقعها عن الجانب السعودي وزير ماليتها الشيخ (عبدالله السليمان الحمداني) في حين وقعها من جانب شركة ارامكو (ف .ا. فوستر)(Foster) نائب رئيس مجلس ادارتها المنتدب وكبير مديرها المقيم السياسي في المملكة العربية السعودية، ووقع على الاتفاقية وشهد عليها كل من (سابا حبشى)(Saba Habashi) و(جورج .و.راي) (Gorge.O.Ray) كممثلين عن الشركة، بينما وقعها من جانب الحكومة السعودية كل من (محمد سرور الصبان) و(نجيب ابراهيم).

حملت المادة الاولى من الاتفاقية تعهداً برفع الشركة نسبة الارباح بعد خصم الكلف النهائية[29]، وجاء في نفس المادة الفقرة (ب) ان تبقى الاعفاءات والحصانات المثبتة في المادة 21 على حالها دون تغيير[30].

اعطت المادة الثانية للشركة صلاحية دفع مبلغ المناصفة بالعملة السعودية المحلية او العملات الاجنبية الاخرى التي تبيع بها النفط، ونصت المادة الثالثة على موافقة الحكومة باستمرار الشركة بأعمال البحث والاستكشاف في جميع مناطق الامتياز وفق الشروط السابقة[31]، وحددت الاتفاقية ان كمية الانتاج والتصدير تكون وفق الطن الانكليزي اي ما يعادل (2240) رطل ومنحت الاتفاقية حق الحكومة السعودية باستلام المبالغ المستحقة لها ذهباً وفق اسعار صندوق النقد الدولي ومعادلتها[32]، وبموجب المادة السادسة ارتفعت الكميات المجهزة مجاناً من لدن الشركة الى الحكومة من مادتي(البنزين والكيروسين) الى (2,650,000) للبنزين و(200,000) من الكيروسين جالوناً امريكياً و اعتباراً من واحد كانون الثاني عام 1951، واتفق الطرفان على تجهيز الشركة سبعة آلاف وخمسمائة طن سنوياً من الاسفلت مجاناً لأغراض

الاستعمال الداخلي دون المتاجرة بهِ وتعهدت الشركة بدفع تكاليف ممثلي الحكومة لديها وتخصيص لهم مبلغ (700,000) دولار سنوياً لسد نفقاتهم اعتباراً من الاول من كانون الثاني عام 1951، واشتركت الحكومة بمراقبة العمليات الحسابية للصادرات والواردات داخل الشركة، وبقيت مدة هذه الاتفاقية مطابقة لمدة الامتياز الاصلي[33].

وفي ذات يوم التوقيع 30 كانون الاول 1950 خاطبت شركة ارامكو عبر مديرها (شارلي ادين) وزير المالية السعودي بكتابها ذي العدد (ر . س 658) اكدت فيه تعهدها الخطي انه لن يكون الريع والايجارات عرضة للتخفيض والاسترداد من جانب الشركة في حال اصاب الشركة اية خسارة في التشغيل[34].

يتضح مما سبق ان توقيع اتفاقية مناصفة الارباح كانت نصراً كبيراً للملكة العربية السعودية شعباً وحكومة، وعلى كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية لما حققتهُ من فرض لارادتها من جهة ورضوخ الشركة لمطالبها من جهة اخرى، الامر الذي القى بظلاله الايجابية على كافة نواحي الحياة في المملكة العربية السعودية فيما بعد.

حاولت شركة ارامكو التحايل والتلاعب بطريقة احتساب نسب الارباح واخراج صافي العمليات الانتاجية، فلم ينتهِ العام الاول بعد توقيع الاتفاقية حتى تبين ان شركة ارامكو تدفع للحكومة ما نسبتهُ (40) بالمائة كونها احتسب مبالغ الضرائب التي تدفعها داخل الولايات المتحدة الامريكية من حصة المملكة العربية السعودية، الامر الذي رفضته السلطات السعودية جملة وتفصيلا، مما دعاها الى عقد اتفاق جديد في الثاني من تشرين الاول عام 1951، عدلت بموجبه تلك النسب لتصبح خمسون بالمائة، اذ اجبرت الحكومة شركة ارامكو على دفع تلك الضرائب من حصتها[35].

تداعيات اتفاقية مناصفة الارباح

ان نجاح اي اتفاق لا يمكن الحكم عليه الا من خلال الآثار والتداعيات الايجابية التي يعكسها على ارض الواقع، لذا فان لاتفاقية مناصفة الارباح التي وقعت في جدة آثاراً على الصعيدين الخارجي والداخلي، ففي ما يتعلق بالساحة الخارجية فأن تبني المملكة العربية السعودية فكرة مناصفة الارباح وريادتها، شجع حكام الكويت على المطالبة بنفس الشروط والارباح من شركة نفط الكويت العاملة على اراضيها، فلم يمضِ عام واحد حتى اعلنت الكويت بتاريخ 30 كانون الاول عام 1951 عن توقيعها اتفاقية جديدة ضمنت لها نصف ارباح انتاجها النفطي[36]، وعلى صعيد آخر اقدمت الحكومة العراقية على المطالبة بتطبيق نظام مناصفة الارباح مع شركة نفط العراق اسوة بالمملكة العربية السعودية والكويت ومن قبلهما فنزويلا وبعد مفاوضات طويلة وتقديم الجانب العراقي الشكاوي في المحاكم الدولية تم التوقيع على اتفاقية مناصفة الارباح بتاريخ الثالث من شباط عام 1952، ثم صادق عليها مجلس الوزراء بعد يومين[37]، والتحقت كلاً

من البحرين وقطر ركب الدول الموقعة على اتفاقية المناصفة وجاءت امارات الساحل وعمان متأخرة في توقيع مثل تلك الاتفاقيات، بيد انها استفادت من عوائدها منذ عام 1966[38].

القت اتفاقية مناصفة الارباح بظلالها على السياسات النفطية الخارجية، فبعد ان اصبح لحكومات الدول النفطية قراراً على كميات الانتاج وتحديد الاسعار استطاعت معظم البلدان النفطية ان تتخذ من اتفاقية مناصفة الارباح ركيزة نحو تأسيس منظمة نفطية دولية عرفت بإسم منظمة اوبك وهي مختصر للأقطار المصدرة للنفط تأسست بتاريخ 14 ايلول عام 1960 في بغداد، ولعل من ابرز مؤسسيها كلاً من (السعودية والكويت والعراق وايران وفنزويلا)، اذ تهدف هذه المنظمة الى توحيد اسعار وكميات الانتاج ورسم سياسات نفطية لأعضائها وانضمت اليها كل من (قطر واندونيسيا وليبيا) في عام 1961-1962 وانضمت ابو ظبي الى المنظمة والجزائر ونيجيريا والغابون وانغولا والكونغو وغينيا[39]، واتفق الباحثون ان من الاسباب الموجبة لتأسيس منظمة الاوبك يعود الى نقطتين اساسيتين اولهما تلاعب شركات النفط بأسعار البيع المعلن ولأكثر من مرة لاسيما في العام 1959 مما يعود بالضرر على نسبة ارباح الحكومات، وثانيهما يعود لجهود وافكار الوزير الفنزويلي الفونسو بيريز والوزير السعودي عبدالله الطريقي في توحيد الاداء وتكوين جبهة موحدة للبلدان النفطية ضد الشركات النفطية[40].

حققت اتفاقية مناصفة الارباح للمملكة العربية السعودية مكتسبات عديدة يقف في مقدمتها التطور الاقتصادي، اذ اتفق العديد من الباحثين والمؤرخين بان اتفاقية مناصفة الارباح تعد حجر الزاوية الاساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي في المملكة العربية السعودية، ففي ما يتعلق بكميات الانتاج يذكر المؤرخان الفرنسيان (جاك دولوناي وجان ميشيل شارليه)،ان كميات الانتاج تضاعفت بنسبة كبيرة في النصف الثاني من القرن العشرين، فبعد ان كانت لا تتجاوز الثلاثة ملايين طن في عام 1940 قفزت تلك الكميات لتصبح (26) مليون طن بحلول عام 1950، والى قرابة (61) مليون طن في عام 1960، والى (337) مليون طن بحلول عام 1975 والى (475,4) مليون طن في عام 1979[41].

يذكر المؤرخ الامريكي (كريستوفر تيراند)(Christopher tyrand) ان اتفاقية مناصفة الارباح وفرت للحكومة السعودية مبالغ مالية كبيرة اكثر بكثير وبعدة اضعاف عما كانت تتقاضاه في السنوات التي سبقت توقيع الاتفاقية، اذ استلمت الحكومة السعودية مبلغ (155) مليون دولار في عام 1951، في حين لم تتجاوز المبالغ المستلمة للحكومة السعودية مبلغ 66 مليون دولار في عام 1949، وارتفعت المبالغ المستلمة الى قرابة (260) مليون دولار في عام 1952، ومثلها تقريباً في العام التالي[42].

انتقلت تداعيات مناصفة الارباح من الامتيازات النفطية البرية لتشمل الامتيازات النفطية البحرية ايضاً، فضلاً عن ادخال اعمال التكرير ضمن بنود اتفاقية المناصفة الجديدة، كما هو الحال في حقول (رأس تنورة) في شهر حزيران عام 1956 واتفاقية المنطقة المحايدة[43].

تعاظمت انشطة التطور في مجالات التربية والتعليم وفي المجالات الثقافية والاعلامية ودخول المذياع كوسيلة للاطلاع على اخبار العالم لم تعرف من قبل، وانتشار الصحف والمجلات مما اسهم في زيادة الوعي القومي والنفطي، وادخلت انواع من العلوم والتكنولوجيا مما رفع مستوى الرخاء الاقتصادي لشعب المملكة[44]، ولا يفوتنا ان نذكر ان ما اقدمت عليه السياسة النفطية في المملكة العربية السعودية في ارضاخ ارامكو بشرط المناصفة شجع الشركات اليابانية والايطالية على مخاطبة الحكومة السعودية لعلها تظفر بامتيازات نفطية لم يشملها امتياز شركة ارامكو[45].

قدمت الوفرة المالية التي خلفتها عوائد اتفاقية مناصفة الارباح زيادة كبيرة في ارصدة الحكومة السعودية لاسيما في مصارف سويسرا، الامر الذي انعكس على الازدهار والتطور العمراني الذي شهدتهُ الرياض وجدة من خلال الاستثمار الكبير في مجالات بناء المدارس والمستشفيات والجامعات وانشاء الطرق والجسور وغيرها من اعمال البناء المتطور[46].

وختاماً لابد لنا من التركيز على امور هامة القت اتفاقية مناصفة الارباح بظلالها على ظهور مبدأ المساواة في اقتسام واردات النفط، ورفع مستوى التمثيل الحكومي لدى الشركات، ودخول الحكومات كمساهم في اسهم الشركات الجديدة، وتقليل مدد الامتياز طويلة الاجل، فضلاً عن تخلي الشركات السابقة عن مساحات من امتيازاتها، مما اوفد شركات جديدة وشروط افضل عادت على المملكة واهلها بالخير الكثير والربح الوفير.

الخاتمة:-

انطلقت مبادىء مناصفة الارباح بين الحكومة والشركات النفطية العالمية من المكسيك مروراً بفنزويلا، لتصل الى الشرق الاوسط عبر ايران ومن ثم المملكة العربية السعودية والبحرين والعراق وبقية اقطار الخليج الاخرى، اذ اجتمعت ثلة من العوامل لأجبار تلك الشركات على الرضوخ لمطالب الشعوب والحكومات في البلدان النفطية بعد سنوات طويلة من الاستغلال الفاحش لثروات تلك المنطقة ويقف تطور الوعي الوطني والقومي والرغبة في استعادة الحقوق والاستفادة من تجارب الدول الاخرى وسوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة العوامل الداخلية بيد ان التخوف من تحول منطقة الخليج العربي الى منطقة شيوعية ودخول شركات نفطية منافسة بشروط افضل وعدم الرغبة في ضياع الامتيازات السابقة، كلها عوامل اجتمعت لتصب في بودقة واحدة الا وهي نصف الارباح في الانتاج والتكرير وفي الامتيازات النفطية البرية والبحرية، ولعل مبدأ المناصفة قائم على خصم تكاليف الانتاج وتقسيم الارباح الصافية الى قسمين نصفها للحكومات المحلية والنصف الآخر للشركات ، والقت تلك الاتفاقية بظلالها الايجابية على كل جوانب الحياة في المملكة السعودية ، إذ اسهمت في تعاظم وارداتها المالية بعدة اضعاف عما سبق وازدياد الكميات المنتجة والمصدرة اضعاف مضاعفة بعد توقيع اتفاقية مناصفة الارباح في الثلاثين من كانون الاول عام 1950، ولا يمكن ان نتجاهل التطور العمراني والاستثماري الكبيرين الذي شهدته مدينة

الرياض وجدة وبناء المستشفيات والمدارس والجامعات والطرق والجسور وسكك الحديد ومطارات وفنادق كلها لم يكن لها ان تظهر بشكل جلي لولا التوقيع على الاتفاقية والاستفادة من وارداتها الكبيرة لينعكس بذلك على تطور سياسي ودبلوماسي جعلها ركيزة لتأسيس منظمة الاقطار المنتجة للبترول.

هوامش البحث:-

1-Charles Issawi And mohammed Yeghana, the economics of middle oil, London,1977,p-123.

2-Ibid,p-132-123.

3- صلاح منتصر ،حرب البترول الاولى،مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، 1975،ص[30-31] .

4-دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4995، وثيقة(53-59) ص[75-100]

Reader Bullard, the middle East, A Political and economic survey (third edition) ,London, 1958,p-380.

ينظر كذلك: ناظم يونس الزاوي، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في ايران (1901-1951)، الطبعة الاولى، دار دجلة للنشر، عمان، 2010، ص[189].

5-Leonard fanning, foreign oil and the free world, new york,1954, p-95-97.

6- محاضر مجلس النواب عام 1948 ،ص [164] .

7-جريدة لواء الاستقلال، العدد الصادر في اذار 1949،جريدة الزمان، العدد الصادر في 16 شباط 1949،للمزيد من التفاصيل حول مفاوضات النفط العراقي ينظر: نوري عبد الحميد خليل العاني، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952،الطبعة الاولى، بغداد،1980،ص[335] وما بعدها.

8-ابراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، دار الطليعة، بيروت،1967،ص[149].

9-نوري عبدالحميد العاني، المصدر السابق،ص[343-346].

10- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، م.س. اجواني، السياسات في الخليج العربي، الكويت، العدد25، كانون الثاني 1981، ص[147].

11-صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1974، ص[124]، ينظر كذلك:

Stephen Hemsly Longrig, Oil in the Middle East,London,1968,p123.

12-ابراهيم محمد شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الاولى حتى عام 1973، الطبعة الاولى، الدوحة، 1985،ص[172-173].

13-محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ،1982، ص[162].

*للتعرف على بنود اتفاقية الخط الاحمر وجهود كولبنكيان في توقيعها ينظر: جمال كمال حسن الحيالي، كولبنكيان الصراع حول النفط ومساعدات مؤسسته الخيرية للعراق، الطبعة الاولى، دار عدنان للنشر، 2015، ص[166-179].

14- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي ،مطبعة الانكلو-مصرية، القاهرة ، 1974، [331].

15-ابراهيم محمد شهداد، المصدر السابق، ص[173].

16- موزة سلطان الجابر، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في قطر 1930-1973،الدوحة، 2002،ص[115-127].

17- ابراهيم محمد شهداد، المصدر السابق، ص[176-177].

18-ابراهيم محمد شهداد، المصدر السابق، ص[177]؛ نوري العاني ، المصدر السابق،ص[337] وما بعدها.

19-صلاح منتصر، المصدر السابق، ص[30-31].

20-معجزة فوق الرمال، الطبعة الثالثة، المطابع الاهلية اللبنانية-لبنان،1966،ص[296-298].

OP,Cit,p132-133.

21-ابراهيم محمد شهداد، المصدر السابق، ص[180].

22-Op,cit,p160.

23-العدد(835)تموز 1949.

24-صحيفة البلاد السعودية، العدد (843) الصادر في آب 1949.

25-Kennedy, willm, Secret History of to oil companies in the Middle East,U.S.A,1979,VOl.2,p23.

26-انتوني سامبسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة: سامي هاشم، مراجعة: اسعد رزوق، طرابلس، 1976،ص[161-162].

27-حمل القانون العدد(3321/28/2/17)

28-جاء القانون الثاني بالعدد(7634/28/2/17)

29-لبيب شقير وصاحب ذهب، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية،(كتاب وثائقي)، الجزء الثاني، القاهرة، 1960، ص[122- 123] .

30- المادة 21 من قانون الامتيازات الاصلي الموقع في 1933؛ للتعرف على نصوص الامتياز ينظر: لبيب شقير وصاحب ذهب، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية،(كتاب وثائقي)، الجزء الاول، القاهرة، 1960، ص[19-43] .

31- المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص[134] .

32-المواد الرابعة والخامسة من قانون مناصفة الارباح .

33-المواد السابعة والثامنة والتاسعة من نص اتفاقية مناصفة الارباح.

34-ينظر نص الوثيقة: لبيب شقير وصاحب ذهب، المصدر السابق، الجزء الثاني ص[128] .

35- ابراهيم محمد شهداد، المصدر السابق ، ص[184] .

36-للتعرف على المزيد من تفاصيل هذه الاتفاقية ينظر:

Longrigg, H. Stephen, OP .Cit ,p222.

37-م.ح.و، قرار مجلس الوزراء في 5 شباط 1952 الملف ج/28، 1952، ص[18] .

38- مانع سعيد العتيبة، اقتصاديات ابو ظبي قديماً وحديثاً، مطابع التجارة والصناعة، بيروت، ص[139] ؛ محمد غانم الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين 1920-1970، الكويت، 1976،ص[45] .

39- مجلة الاقتصاد والادارة، عبدالباري احمد عبدالباري، دور منظمة الدول المصدرة للنفط في حماية مصالح الدول الاعضاء فيها، مركز البحوث والتنمية الاقتصادية، جامعة الملك عبدالعزيز، العدد الثاني، حزيران 1976،ص[45] .

40- تايه عبدالكريم، اوبيك انتصار ضد الاحتكارات النفطية العالمية، مجلة النفط والتنمية، بغداد، السنة السادسة، العددين 4-5، شباط 1981، ص[15].

41- الجانب الخفي من تاريخ البترول، ترجمة اللواء محمد سميح السيد، الطبعة الاولى، (د.م)، 1987، ص[152-153] .

42-Making Democracy Safe For oil, Boston, 1975, p[111]؛

ينظر كذلك: جاك دولوناي وجان ميشيل شارليه، المصدر السابق، ص[72] .

43-ابراهيم محمد شهداد، المصدر السابق، ص[112] .

44-محمد الرميحي، قضايا التغيير، ص[52] .

45- صلاح العقاد، البترول اثره في السياسة والمجتمع العربي، القاهرة، 1973، ص[47] .

46-جاك دولوناي وجان ميشيل شارليه، المصدر السابق، ص[72] .

المصادر العربية والاجنبية:-

1- ابراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، دار الطليعة، بيروت،1967.

2- ابراهيم محمد شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الاولى حتى عام 1973، الطبعة الاولى، الدوحة، 1985.

3- احمد عسه، معجزة فوق الرمال، الطبعة الثالثة، المطابع الاهلية اللبنانية،لبنان،1966

4-. انتوني سامبسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة: سامي هاشم، مراجعة: اسعد رزوق، طرابلس، 1976.

5- تايه عبدالكريم، اوبيك انتصار ضد الاحتكارات النفطية العالمية، مجلة النفط والتنمية، بغداد، السنة السادسة، العددين 4-5، شباط 1981.

6- جاك دولوناي وجان ميشيل شارليه، الجانب الخفي من تاريخ البترول، ترجمة اللواء محمد سميح السيد، الطبعة الاولى، (د.م)، 1987.

7-جريدة الزمان، العدد الصادر في 16 شباط 1949.

8- جريدة لواء الاستقلال، العدد الصادر في اذار 1949..

9- جمال كمال حسن الحيالي، كولبنكيان الصراع حول النفط ومساعدات مؤسسته الخيرية للعراق، الطبعة الاولى، دار عدنان للنشر، 2015.

10- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الملف 311/4995، وثيقة(53-59) 11- صحيفة البلاد السعودية، العدد (843) الصادر في آب 1949

12- صلاح العقاد، البترول اثره في السياسة والمجتمع العربي، القاهرة، 1973.

13-_____، معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، الطبعة الفنية الحديثة،1974.

14- صلاح منتصر، حرب البترول الاولى، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، 1975.

15- لبيب شقير وصاحب ذهب، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، الجزء الاول، القاهرة، 1960.

16-_____، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، الجزء الثاني،القاهرة،1960.

17- مانع سعيد العتيبة، اقتصاديات ابو ظبي قديماً وحديثاً، مطابع التجارة والصناعة، بيروت.

18- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، م .س. اجواني، السياسات في الخليج العربي، الكويت، العدد25، كانون الثاني 1981

19- محاضر مجلس النواب عام 1948

20- محمد غانم الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين 1920-1970، الكويت، 1976

21- _____، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1982

22-م.ح.و، قرار مجلس الوزراء في 1952/5/2 الملف ج/1952،28

23- موزة سلطان الجابر، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في قطر 1930-1973،الدوحة، 2002.

24- ناظم يونس الزاوي، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في ايران (1901-1951)، الطبعة الاولى، دار دجلة للنشر، عمان، 2010.

25- نوري عبد الحميد خليل العاني، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952،الطبعة الاولى، بغداد،1980 .

26- Charles Issawi And mohammed Yeghana, the economics of middle oil, London,1977.

26- Christopher T.Rand, Making Democracy Safe For oil, Boston, 1975.

27-Kennedy, willim, Secret History of to oil companies in the Middle East,U.S.A,1979,VOl.2.

28- Leonard fanning, foreign oil and the free world, new york,1954.

29-Reader Bullard, the middle East, A Political and economic survey (third edition) ,London, 1958.

30- Stephen Hemsly Longrig, Oil in the Middle East,London,1968.